المناولة الصناعية كأداة لتنمية واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The Industrial handling as a tool for the development and continuity of small and medium enterprises in Algeria

د. أميرة بحري [1]، د. ايمان بوعكاز [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة باتنة 01 – الجزائر – amira.bahri@univ-batna.dz
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة باتنة 01 – الجزائر – iman.bouakaz@univ-batna.dz

ملخص البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع المناولة الصناعية في الجزائر، وما مدى أهميتها لتطوير وتحسين واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك باعتبار أن مراكز المناولة هي إحدى أكبر الآليات الداعمة لهذه المؤسسات.

وقد تم التوصل إلى أن المناولة الصناعية في الجزائر لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب ولا الدور المتوقع على غرار الدول المجاورة، حيث لابد من اقحام مختلف المؤسسات ص. م في مختلف المجالات الصناعية على غرار صناعة الميكانيك وصناعة السيارات وصناعة الأدوات الكهرومنزلية ومختلف الصناعات المصنعة باعتبارها أكثر الصناعات رواجا وطلبا في السوق الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المناولة، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

Abstract:

This research paper aims to analyze the situation of the industrial outsourcing in Algeria, and the importance of the improvement and continuity of small and medium enterprises, as the outsourcing centers are one of the largest supporting mechanisms for these institutions.

It concluded that industrial outsourcing in Algeria is still limited compared to neighboring countries. For this, small and medium enterprises must participate in various industrial fields such as mechanical industry, auto industry, the manufacture of electrical appliances, and the various manufacturing industries as the most popular industries in the Algerian market. That is why the SMEs should be involved in various industrial domains such as mechanical industry, The automobiles industry, the manufacture of electrical appliances and various manufactured industries as the most demanding industries in the algerian market.

Keywords : Outsourcing, Small and medium, Enterprises, Algeria.
Jel Classification Codes: D2, D23.

المؤلف المرسل: أميرة بحري، الإيميل: amira.bahri@univ-batna.dz

1- المقدمة:

لقد أدى انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 إلى انخفاض حاد في معدل احتياطي الصرف وانخفاض موارد التمويل الرئيسية لتمويل الخزينة مما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة تقشفية مست مختلف القطاعات، وبدأت بالبحث عن مصادر بديلة للتمويل والتخلي عن المشاريع الضخمة والشركات الكبرى والاستيراد الضخم والتوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا برزت أكثر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كقطاع فعال يجب تطويره وبالتالي ظهرت الأهمية الكبرى للمناولة الصناعية باعتبارها من أهم الوسائل والآليات التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زيادة تنافسيتها، والسماح لها بتكوين نسيج صناعي وخدماتي منسجم يرافق ويغذي المؤسسات الكبرى ويقوم بتطوير واثبات مكانة هذه المؤسسات في السوق المحلية والأجنبية وحصولها على الدعم والتكنولوجيا اللازمين لاستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة:

من خلال هذا الطرح يمكن طرح إشكالية الموضوع كالتالي:

ما هو واقع المناولة الصناعية في الجزائر؟ وكيف تعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

هذه الإشكالية تنبثق عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما هو مفهوم المناولة الصناعية؟.
- ماهي مزايا المناولة الصناعية؟.
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.
- ماهي سبل تطوير المناولة في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة:

- تعتبر المناولة الصناعية الحل الوحيد للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الجزائر من الدول السباقة لتبني المناولة الصناعية

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى ماهية المناولة الصناعية وتحديد المصطلحات المتعلقة بها بدقة، إضافة إلى معرفة واقع المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكيف تساعدها المناولة الصناعية في تطير وتحسين نشاطها.

منهجية الدراسة:

في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي تم الاستعانة بهما كأسلوب مناسب لوصف المناولة الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة محمد بن الدين: المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وقد توصل الباحث إلى أنه ما زال تطبيق استراتيجية المناولة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، يواجه بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومها وخصائصها وآلياتها ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معها بشكل نظامي.
- دراسة كنزة ساحلي وناجي بن حسين: دور المناولة الصناعية في تنمية الصناعة الصيدلانية – اشارة إلى حالة الجزائر –، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد رقم 04، جوان 2017، وتوصل الباحثان إلى أن المناولة في هذه الصناعة موجودة لكنها لا تزال في مراحلها الأولى وتمارس من طرف عدد قليل من المؤسسات بسبب العديد من العوائق الداخلية والخارجية، وأيضا تساهم المناولة الصناعية بالفعل في تنمية الصناعة الصيدلانية العالمية.
- دراسة احمد رمزي صياغ ومحمد الأسود: واقع المناولة في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد03، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن المناولة في الجزائر مرت بأربع مراحل أساسية، كما أن نسيج المؤسسات المناولة الآمرة يتكون من مزيج من المؤسسات الكبرى والصغيرة والمتوسطة الوطنية والأجنبية أغلبها يعمل في قطاع المحروقات وهو ما جعلها تتمركز في أربع مناطق أساسية هي العاصمة، وهران، ورقلة والأغواط.

2- المناولة الصناعية:

2-1- مفهوم المناولة الصناعية:

التعاقد من الباطن أو المناولة هي عبارة عن: " عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما – تسمى: صاحبة الشغل – بتكليف شركة أو جهة أخرى – تسمى: المتعاقد من الباطن – بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله " (علالي، 2012، صفحة 05).

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر:

- صاحب الأشغال (مالك المشروع)؛
- صاحب العقد الرئيسي؛

- المتعاقد من الباطن (المتعاقد الفرعي).

فيقال: " **مقاول يعمل بطريق المناولة** "، هي عندما يكون زبائنه ليسوا هم المستهلكين النهائيين، لكنهم مؤسسة أو عدة مؤسسات يلجأ إليها لإنجاز بعض الأعمال، أو لصناعة جزء أو عدة أجزاء تدخل في تركيب المنتوج النهائي، بهذا المعنى نكون بصدد عملية مقاولة من الباطن في كل مرة يلجأ فيها متعامل اقتصادي إلى متعامل آخر مستقل عنه، ليتولى بدلا منه تنفيذ عمل معين، أو صنع جزء من الأجزاء المستعملة في صناعة المنتوج النهائي (Benabent, 2000, p 1465).

وبالتالي **فإن المناولة هي:**

- إنابة الغير في تنفيذ الأعمال، مهما كانت طبيعتها والطريقة المستعملة في ذلك، تتم بواسطة عقد بين مؤسستين المؤسسة الآمرة بالأعمال والمؤسسة المناولة، والذي بموجبه تعهد الأولى بجزء من نشاطها الإنتاجي للثانية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مهارات فنية وتقنية وإمكانيات تجعلها قادرة على توفير سلع ذات جودة وبشروط اقتصادية ميسرة (Valentin, 1979, p 02)؛
- تتميز المناولة وفقا لهذا المفهوم بوجود علاقة مباشرة بين المقاول الرئيسي والمقاول الفرعي، تتجسد في عقد واحد بين الطرفين، ولا وجود لعلاقة بين المقاول الفرعي والشخص المستفيد من العمل المنجز أو المنتوج النهائي، إذ يبقى المستهلك مجهولا بالنسبة للمقاول الفرعي؛
- أن العقد المبرم بين المؤسسة المقاولة الرئيسية ومقاوليها الفرعيين قد يكون **سابقا** للعقد النهائي المبرم بين المؤسسة المقاولة الرئيسية والمستهلك، كما هو الحال في صناعة السيارات حيث تقوم الشركة المصنعة أولا بإبرام عقود مع عدد من شركات كتلك المخصصة في صناعة هياكل السيارات، أو في صناعة المحركات، ثم تقوم بتجميع هذه العناصر وتركيبها لتشكل في النهاية سيارة جاهزة للاستعمال وتبيعها للمستهلك؛
- وقد يكون أحيانا عقد المناولة **لاحقا** للعقد القائم بين المؤسسة المقاولة الرئيسية والمستفيد من العمل المنجز، كأن يتفق شخص مع مقاول على بناء منزل له ثم يتبعه اتفاق بين هذا الأخير ومقاول أو عدة مقاولين آخرين لتنفيذ بعض الأعمال كتوصيل الكهرباء أو تركيب الأبواب والنوافذ...الخ.

ولتوضيح مفهوم المناولة الصناعية بشكل جيد سيتم التطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالمناولة الصناعية و الصادرة عن مجموعة من الهيئات الدولية :

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي 1973: تتحدد المناولة كعملية بواسطتها تكلف مؤسسة " آمرة " مؤسسة أخرى " مناولة " بتنفيذ – لصالحها وحسب دفتر شروط متفق عليه

مسبقا ومضبوط – جزء أو مرحلة من عملية الإنتاج أو خدمات مرتبطة به بحيث تتحمل الأولى مسؤوليتها الاقتصادية النهائية (النيفر، 2006).

تعريف المنظمة الفرنسية " AFNOR ": المناولة هي عملية أو عدة عمليات لخلق، إعداد، إنتاج والقيام بخدمات أو صيانة مفتوحة لصالح مؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجيهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الآمرة بالعمل (بوعلي، 2005).

تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

المناولة هي: " جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمى :منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين " (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،2000).

2-2- أشكال المناولة الصناعية:

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة و القدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى ونوع المهام التي تسعى المنشآت المعنية إلى تحقيقها، وهناك صيغ كثيرة في هذا المجال يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية في هذا الحقل، وفيما يلي أهم هذه الصيغ: (بن ظافر، 2000، صفحة 15).

- ✓ **مناولة طاقة الإنتاج (Sous – traitance de Capacite)**: يقصد بها قيام المنشآت المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة، بإبرام عقد مناولة مع منشآت أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب عليها أو عطل فني أصاب أجهزتها (تعاقد ظرفي)، أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي (التعاقد البنوي).
- ✓ **مناولة الاختصاص (Sous- traitance de Spécialité)**: في بعض الحالات لا تتوفر المنشآت المقدمة للأعمال على البنى الأساسية اللازمة أو التقنيات والتخصصات المطلوبة لصناعة منتوج معين ولمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة (مناولة) تتوفر على التجهيزات والتكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط منافسة.
- ✓ **المناولة الوطنية (sous-traitance nationale)**: في هذه الصيغة تتمتع المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية وتمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

✓ **المناولة الدولية(sous-traitance international)** : في هذه الصيغة تختلف جنسية المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها.

2-3- الأهمية الاستراتيجية للمناولة الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة؛
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق – كما يساعد علي الاستغلال الأسواق المحلية والدولية؛
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول علي التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة؛
- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات؛
- تحقيق الاستقرار في سوق السلع :من خلال إنتاج بعض السلع المتميزة بعدم الانتظام في الطلب بسبب التذبذبات الموسمية والدورية (بن منصور وسعيدي، 2017، صفحة 383)؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها،
- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن؛
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية؛
- تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن إنتاجها محليا بجودة عالية؛
- تخفيض تكلفة التبادل والمخاطرة.

2-4- مخاطر المناولة الصناعية:

رغم أن المناولة الصناعية تحقق العديد من المزايا للمؤسسة، فهذا لا يعني أنها لا تنطوي على مخاطر تجعل من هذه الإستراتيجية سببا في فشل المؤسسة واستبعادها من السوق، ومن هذه المخاطر يمكن ذكر ما يلي: (بن منصور وسعيدي، 2017، صفحة 384)

- ظهور التكاليف الخفية والتي عادة ما تتعلق بتكاليف الدخول في علاقات مناولة؛
- إمكانية ارتفاع تكلفة المناولة على التكلفة الداخلية لإنتاج للمنتج الوسيط، وإمكانية ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر، للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت مناولته للتوجيهات المحددة في العقد وفي دفتر الشروط؛
- إمكانية إطلاع المؤسسة المناولة على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة، واستخدام ذلك لاحقا للمصلحة الخاصة أو لصالح شركاء جدد منافسين؛
- فقدان المؤسسة للمهارة الصناعية، صعوبة التحكم في آجال التنفيذ وفقدان التعلم التكنولوجي؛
- قد ينشأ عن عمليات المناولة الصناعية مشاكل اجتماعية، كالإضرابات بسبب تخلي المؤسسة المقدمة للأوامر عن الأفراد القائمين على النشاط الذي تتم مناولته؛
- قد تنشأ علاقة تبعية بين المناول والمؤسسة المقدمة للأوامر، وذلك في حال كون المناول هو المؤسسة الوحيدة التي تملك الخبرات والكفاءات اللازمة لإنجاز نشاط معين.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالا في حد ذاته، إذ قد نجد لها عدة تعريفات من دولة إلى أخرى، وقد تختلف ضمن نفس الدولة، وهذا الاختلاف سببه الأساسي هو تعدد المعايير سواء كانت كمية أو نوعية، غير أن جميع الدول تتفق على تصنيف المؤسسات إلى: مؤسسات كبيرة، متوسطة، صغيرة، ومصغرة وهذا باستخدام عدة معايير قد تكون كمية أو نوعية.

3-1- تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول:

- **معيار عدد العاملين:** هذا المعيار هو أكثر المعايير انتشارا واستخداما في العالم بسبب بساطة إحصائه وسهولة حصره وكذلك لثباته لا يتغير بتغير الأسعار مثل المعايير الكمية الأخرى.
- **معيار رقم الأعمال:** وقد تصنف **م ص م** أيضا على أساس حجم الإنتاج أو حجم الأسواق التي تتعامل معها.
- **معيار حجم الميزانية:** أو ما يعرف بمعيار رأس المال المستثمر أو قيمة الموجودات.

أو معايير نوعية مثل: درجة استقلاليتها، أو معيار درجة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات، والجدول رقم (01) يوضح تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العاملين.

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العاملين في الجزائر وبعض دول العالم

الدولة	مؤسسة صغيرة او مصغرة TPE	مؤسسة متوسطة ME	مؤسسة كبيرة GE
الجزائر	1TPE إلى 9 PE 10 إلى 49	50 إلى 250	أكثر من 250
تونس	من 1 إلى 100		أكثر من 101
المغرب	1 ≥ 200		أكثر من 201
الولايات المتحدة الأمريكية	1 إلى 250	251 إلى 500	أكثر من 501
الاتحاد الأوروبي	1 إلى 49	50 إلى 250	أكثر من 250
اليابان	1 إلى 49	50 إلى 500	أكثر من 501
انجلترا	1 إلى 50	51 إلى 200	أكثر من 201
سويسرا	1 إلى 20	21 إلى 100	أكثر من 101

Source: Ammar Daoudi: La garantie financière et le développement de la PME en Algérie colloque sur le « financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009.

نلاحظ اختلاف تصنيف م ص م على أساس معيار عدد لعاملين من دولة لأخرى، أما في الجزائر فتصنف **م ص م** وفق عدد العاملين إلى:

- مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة: من1 إلى9 عمال.
- مؤسسة صغيرة: من 10 إلى 49 عامل.
- مؤسسة متوسطة: من 50 إلى 250 عامل.

3-2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعرف القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

- **رأس المال:** من 10 إلى 500 مليون دينار جزائري؛
- **عدد العاملين:** من 1 إلى 250 عامل؛
- **رقم الأعمال:** أقل من 2 مليار دينار.

وبالتالي نلاحظ أن القانون الجزائري اعتمد في تعريفه على معيار (عدد العمال) و(رأس المال)، ويمكن توضيح هذا التعريف في الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم 02: تصنيف المؤسسات ص.م الجزائرية حسب عدد العمال ورقم الاعمال

المؤسسات	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
المتوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون- 2 مليار دج	100مليون-500 مليون دج
الصغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية: من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص-م، رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ص ص 8-9.

3-3- خصائص المؤسسات ص و م:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وسوف يتم عرض أهم هذه الخصائص في النقاط التالية: (زويتة،2007، الصفحات: 09-10)

- الملكية المحلية؛
- سهولة التأسيس؛
- سهولة الادارة و بساطة الهيكل التنظيمي؛
- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل؛
- تلبية طلبات المستهلكين؛
- التدفق في الإبداع والاختراع؛
- فعالية الموارد البشرية والمالية؛
- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي؛
- وجود علاقات مباشرة مع العملاء والعاملين .

3-4- حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن توضيح حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرض الجدول رقم (03) التالي:

الجدول رقم (03): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية السداسي الاول من 2018

نوع المؤسسات ص.م	عدد المؤسسات ص. م	النسبة
المؤسسات ص. م الخاصة		
شخص معنوي	**628219**	**57.47**
شخص طبيعي وتضم:	**464689**	**42.55**
مهن حرة	**223195**	**20.42**
نشاطات حرفية	**241494**	**22.09**
المجموع الأول	**1092908**	**99.98**
المؤسسات ص.م العمومية		
شخص معنوي	**262**	**0.02**
المجموع الثاني	**262**	**0.02**
المجموع الكلي	**1093170**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018، ص 07، انظر الرابط التالي:

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf

من خلال ملاحظة الجدول رقم (03) نجد أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر قد بلغ **1093170**، وكانت أغلب هذه المؤسسات مؤسسات ص.م خاصة، وهو ما يدل على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وضرورة ادخال هذه المؤسسات في المناولة الصناعية بغرض تحقيق الربح والاستمرارية لها، وأيضا توفير مختلف احتياجات الاقتصاد الوطني في المجال الصناعي خاصة وبالتالي التقليل من فاتورة الاستيراد.

لمعرفة القطاعات التي تنشط فيها مختلف هذه المؤسسات سيتم التطرق في الجدول الموالي إلى أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات ص.م في الجزائر.

الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2018

قطاع النشاط	م ص .م الخاصة	م.ص.م العمومية	المجموع	النسبة
الزراعة	6877	96	6 973	1.11
الطاقة و المناجم	2936	02	2 938	0.47
البناء والأشغال العمومية	182 477	24	182 501	29.4
الصناعة	97 728	75	97 803	15.65
الخدمات	338 201	65	338 266	53.82
المجموع	**628 219**	**262**	**628 481**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018، ص 09.

من ملاحظة الجدول رقم (04) نجد أن أهم قطاعين تنشط فيهما المؤسسات ص. م الخاصة هما قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسب **53.82%** و **15.65%** على التوالي، لتأتي الصناعة في المركز الثالث بنسبة **15.65 %**، هذا ما يدفع الحكومة الجزائرية إلى زيادة تشجيع مختلف المؤسسات ص. م إلى دخول بورصة المناولة الصناعية وتبني المناولة مع مختلف الشركات الكبرى التي تنشط في المجال الصناعي، ونخص بالذكر كل من الصناعة الالكترونية وصناعة الأجهزة الكهرومنزلية وصناعة قطاع غيار السيارات وذلك بغرض تلبية حاجات السوق الجزائري وتطوير وضمان استمرارية هذا النوع من المؤسسات.

4- المناولة الصناعية في الجزائر:

إن المناولة تلعب دورا في غاية الأهمية سواء على المستوى الوطني أو الدولي في مجال تطوير النسيج الصناعي، ولهذا توفير كل الشروط والطاقات التي من شأنها ضمان الاتفاق والتعاون بين مختلف أنواع المؤسسات وبأحجامها المتباينة وخاصة منها المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كي تتعامل في إطار المناولة مع المؤسسات الصناعية الكبيرة.

4-1- الإطار القانوني للمناولة الصناعية في التشريع الجزائري:

إن الوضعية التي تعيشها المؤسسة المناولة أثرت كثيرا على استقرار النسيج الصناعي على الصعيد المحلي، وتراجع في المبادلات الاقتصادية على الصعيد الدولي، مما حتم على المشرع، وعلى مستوى الصعيدين التدخل من أجل ضمان حماية قانونية للمناولين، وهذا عن طريق سن قوانين تعتني بتنظيم المناولة وترقيتها.

حيث لم تحض المناولة في الجزائر في **الفترة الممتدة بين 1963-1988** باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة (العايب، 2006).

لكن مع بداية **سنة 1988** شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 19 جويلية 1988 والمتعلق بالاستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر **في: 1991/11/09** المعدل والمتمم بموجب المرسوم **رقم 03-301** الصادر **في 2003/09/11** والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في **11 ديسمبر 1991** وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

في الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا سنة **2001** بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم **18/01 المؤرخ في 2001/12/12**، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر النشاطات جلبا للاستثمار.

في سنة **2017** وبعد الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري نتيجة لانخفاض أسعار البترول تم اصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتماشى مع المعطيات والتوجهات الجديدة والذي خصص منه فصلا كاملا من أجل ترقية المناولة في إطار سياسة وطنية من أجل تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، كما نص على تشجيع الدولة لتكامل القدرات الوطنية للمناولة عن طريق: (حداد و فدول، 2018، ص 11)

- استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني؛
- إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية؛

- إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونصّ القانون على تأسيس هيئة عمومية تكلف بتنفيذ إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها تنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة والمنصوص عليها حسب المادة رقم 13 كما يلي:

- ✓ ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقين للأوامر؛
- ✓ جمع وتحليل العرض والطلب الوطني في مجال قدرات المناولة؛
- ✓ ترقية نشاطات المناولة والشراكة من خلال دعم بورصات المناولة؛
- ✓ ضمان مهمة التنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة؛
- ✓ إعداد وتحيين دليل قانوني للمناولة؛
- ✓ ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقين للأوامر في حالة النزاعات.

4-2- أهم الهيئات المتخصصة بالمناولة في الجزائر:

انطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة.

- **المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة:**

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 الذي يتناول بيان تكوين وتنظيم وسير هذا المجلس، إن هذا المجلس يقوم بتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة، ويتشكل المجلس من ممثلي مجموعة من الوزارات حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 -188 كما يلي: الدفاع الوطني، الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المساهمة وترقية الاستثمار، التجارة، الطاقة والمناجم، التهيئة العمرانية والبيئة، النقل، الفلاحة، السياحة، الأشغال العمومية، الصحة، المالية، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، الاتصال، التكوين المهني، السكن والعمران، الصناعة، الصيد البحري، والإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، ويرأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل مهامه في: (حداد وفدول، 2018، صفحة 10)

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

- **بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:**

تأسست البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة طبقا لأحكام القانون رقم 1991/12/04 والخاص بالجمعيات ذات المنفعة العامة وغير الهادفة للربح، وتم إطلاق أول بورصة جزائرية سنة 1992، وهذه أصبحت الآن مركزا للإعلام التقني الصناعي لترقية المقاولة بين الشركات، وفيما بعد تم إنشاء ثلاث بورصات أخرى موزعة بالشرق والغرب والجنوب وفقا للتسلسل الزمني التالي:

- **البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة** " **BSPA** " بتاريخ 1991/09/11، وتم اعتمادها رسميا سنة 1992، وتضم سنة 2018 ما يقارب 1000 مؤسسة آمرة ومناولة (منفذة)؛
- **البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة للشرق** " **BSPE** ": تم انشاؤها بتاريخ 1993/05/18 في قسنطينة وتم اعتمادها رسميا سنة 1994.
- **البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة للغرب** " **BSPO** ": انشأت بتاريخ 1997/01/09 في وهران وتم اعتمادها رسميا في 1999/10/03، وتضم أكثر من 400 مؤسسة من الخواص والتي تنشط في عدة مجالات منها: (الاسود، 2017، صفحة 37)

- الصناعات الغذائية؛
- قطع غيار السيارات والشاحنات؛
- الصيانة الصناعية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- البناء والأشغال العمومية؛
- الكهرباء والإلكترونيك وصناعة البلاستيك والمطاط؛

بالإضافة إلى العديد من الأنشطة في قطاع الخدمات الأخرى كالنقل وغيرها.

- **البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة للجنوب** " **BSPS** ": حيث تم انشاؤها واعتمادها بالموازاة مع بورصة الغرب، وتقع في ولاية غرداية، وتضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الولايات: غرداية، ورقلة، تمنراست، الوادي، أدرار، الأغواط والجلفة، وتضم حسب آخر الإحصائيات مؤسسة موزعة على قطاعين: (الاسود، 2017، صفحة 37)
  - قطاع الخدمات: النقل، تأجير المعدات، الإطعام، الخدمات البترولية .... الخ.
  - القطاع الصناعي: الميكانيك، البلاستيك، الكهرباء، الإلكترونيك، النسيج، الصناعات الغذائية، العطور ومواد التجميل ... الخ.

تعتبر بورصات المناولة والشراكة الجزائرية جمعيات ذات غرض غير مربح ،تتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

إن إنشاء هذه البورصات أعطى فرصة للمؤسسات المنخرطة بها بإنشاء علاقات عمل جيد مثمرة إضافة إلى المشاركة في المعارض والصالونات الوطنية والدولية والاستفادة من المساعدة التقنية والتجارية وإبرام عقود شراكة خاصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل بالأخص في:

- صناعة البلاستيك والمطاط.
- صناعة الكهرباء والميكانيك والإلكترونيك.
- صناعة الحديد واستخراج المعادن.
- صناعة المواد الفلاحية/الغذائية.
- الخدمات.

وتكميلا لمجهودات الجزائر في إيجاد مناخ اقتصادي ملائم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المناولة على النشاط والتطور، تم إنشاء **صندوق ضمان القروض الممنوحة** لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها تكفل بمخاطر عدم تسدد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه، وهذا إلى جانب إنشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتلات.

رغم كل هذه الآليات التي وضعتها الجزائر، إلا أنها مازالت غير كافية نظرا لحداثة تنصيبها ومع ذلك فإنها مازالت تسير قدما من أجل إعداد ميثاق خاص بالمناولة، وكذا إعداد عقد نموذجي خاص بالمناولة يعني بتحديد العلاقة بين الآمر بالأعمال والمناول من خلال بيان واجبات وحقوق كل طرف.

4-3- معوقات تطوير المناولة الصناعية في الجزائر:

لم ترقى المناولة الصناعية في الجزائر إلى المستوى الذي تطمح له مختلف التشريعات والقوانين وحتى مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب منها: (بن الدين، 2011)

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها؛
- عدم وجود احصاءات دقيقة لحجم المناولة الصناعية؛
- نقص واضح في الموارد المتاحة لدى الاجهزة العاملة في قطاع المناولة؛
- صعوبة الحصول عللى بيانات ومعلومات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية.

4-4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة في الجزائر:

إن العدد الإجمالي للمؤسسات الجزائرية النشطة في مجال المناولة الصناعية لا يتعدى 900 شركة، أي ما يعادل 10 % من النسيج الصناعي وهي نسبة ضعيفة ولا تعكس الفرص التي يوفرها

هذا النشاط في الجزائر، مذكرا في هذا السياق أن هذه النسبة تقدر بـ: 20 بالمئة في تونس، و 28 بالمئة في المغرب أين توجد 2000 مؤسسة مناولة من مجموع 7000 مؤسسة صناعية.

تم التوقيع خلال سنة 2018 على خمسة اتفاقيات إطار – بين البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ومجمعات صناعية عمومية – لتسهيل التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسواق هذه المؤسسات الصناعية الكبرى، حيث خصت هذه الاتفاقيات الاطار على التوالي المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر (جيكا) ومجمع الميكانيك العمومي ومجمع التجهيزات الكهربائية والكهرو منزلية والكترونيك ومجمع الصناعات المعدنية والحديد الصلب (ايميتال) وكذا المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)، ويتعلق الأمر بتزويد هذه المؤسسات الكبرى، حسب طلباتهم، بقوائم المناولين المحليين الذين بإمكانهم تلبية حاجياتهم فيما يخص قطع الغيار واللوازم الصناعية المصنعة محليا، ومن جهة أخرى تم الإعلان أن اتفاقيات إطار أخرى هي حاليا " قيد الإعداد " مع مجمعي سوناطراك وسونلغاز.

استراتيجية البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة، التي تضم 1000 مناول، تسعى إلى تسهيل التحاق أعضائها بالنشاطات ذات الأولوية التي تقوم بها الشركات الصناعية الكبرى (العمومية والخاصة) خاصة التي تنشط في مجال صناعة الميكانيك والطاقة. وتسمح هذه الاستراتيجية بتكثيف التعاون بين شبكة المناولين الوطنيين والمؤسسات الصناعية الكبرى، قصد تعزيز التنافسية بين المناولين المحليين وبرفع نسبة الاندماج الوطني وكذا تقليص كلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد قطع الغيار الصناعية التي تستورد والتي يمكن تصنيعها بالجزائر أو تصنع محليا ولكن غير معروفة.

من جهة أخرى، تعتبر المشاريع التي تم اطلاقها من طرف المديرية المركزية للعتاد التابعة لوزارة الدفاع الوطني خاصة المتعلقة بإنتاج وتركيب السيارات الثقيلة والخفيفة تشكل قاطرة حقيقية للمناولة الوطنية، فإن العديد من المناولين الوطنيين تمكنوا من الحصول على صفقات مع شركات إنتاج السيارات التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

كما شاركت المديرية المركزية للعتاد التابعة لوزارة الدفاع الوطني بقوة في الطبعة الخامسة للصالون الوطني المنعكس للمناولة عن طريق مؤسسات ناشطة في قطاع الصناعة الميكانيكية.

ويتعلق الأمر أساساً بالمؤسسة الجزائرية لإنتاج المركبات المدرعة الخفيفة (نمر الجزائر) والمؤسسة الجزائرية لإنتاج المركبات الخاصة والمؤسسة الجزائرية لإنتاج مركبات الوزن الثقيل " مرسيدس بنز " برويبة، فضلاً عن المؤسسة الجزائرية لإنتاج سيارات علامة مرسيدس بينز بتيارت.

5- الخاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى ماهية المناولة الصناعية وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الصناعي بشكل عام.

إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر يمتاز بالتذبذب والاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط، الأمر الذي يبرز ضرورة تبني أسلوب المناولة الصناعية من أجل بعث نسيج صناعي متكامل لتلبية حاجات السوق المحلية، والتخفيض من فاتورة الاستيراد خاصة مع الأزمة التي تعيشها الجزائر.

وبدراسة واقع المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتضح أنه لا يعكس جدية المؤسسات ص.م في اتباع أسلوب المناولة، حيث أن عدد شركات المناولة في الجزائر محدود جدا وبحاجة إلى زيادة دمج أكبر عدد ممكن في بورصة المناولة، وذلك للدور المهم الذي تلعبه المناولة الصناعية، كعامل ديناميكي في تعزيز علاقات الشراكة الصناعية بين المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي تطوير نظم الإنتاج وتحسين كفاءتها، بالإضافة إلى رفع القدرات الإنتاجية، والتخفيف من البطالة وتبنى الإبداع التكنولوجي.

6- المصادر والمراجع:

6-1- المراجع باللغة العربية:

- محمد بن الدين (2011): دور المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة – ناحية الوسط –، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية، المجلد: 11، العدد: 21، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر.
- بختة حداد، يزيد فدول (2018): المناولة الصناعية كأسلوب استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- محمد الصالح زويتة (2007): أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03.
- طلعت بن ظافر (2000): الدليل العربي في المناولة الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى.
- عبد الرحمن بوعلي (2005): مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج، مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير " ساديكس "، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2005.
- عزوز العايب (2006): دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006.

- فتيحة علالي (2012): تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- ليليا بن منصور، وفاء سعيدي (2017): سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3).
- محمد الاسود (2017): المناولة و ديناميكية انساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهاد دكتوراه LMD في علوم التسيير، تخصص: مانجمنت وتسيير المنظمات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- محمد الطاهر النيفر (2006): مراكز المناولة والشراكة الصناعية – تونس –، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2000): الدليل العربي للمناولة الصناعية، الطبعة الأولى، http://www.arifonet.org.ma/Data/Subcontracting/Dalil.htm
- وكالة الأنباء الجزائرية (2019): المناولة الصناعية: توقيع خمس اتفاقيات لتعزيز الاندماج الصناعي الوطني، انظر على الرابط التالي: http://www.aps.dz/ar/economie/68366-2019-03-14-16-29-28 ، تاريخ الزيارة: (28 نوفمبر 2019)

6-2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Benabent (2000): Le droit de construction, Dalloz.
- Georges Valentin (1979): Les contrats de sous-traitance, Mantpellier, Paris.